

## الحيز المالي للحماية الاجتماعية المراعية للأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

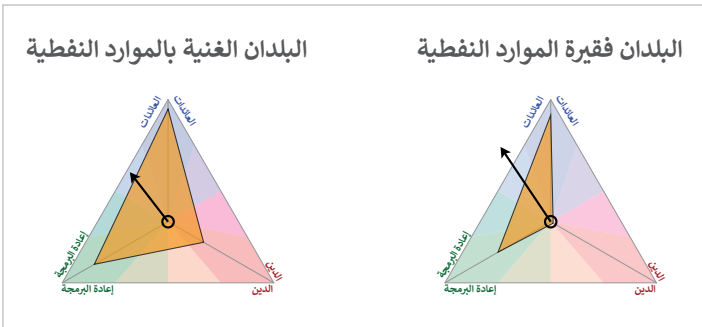
كارولينا بلوتش، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

ويمكن للبلدان الأخرى التي لديها بالفعل مستويات عالية من الضرائب والديون استكشاف فرص إعادة تحصيل النفقات من أجل تحرير الموارد واستثمارها في الحماية الاجتماعية. لذلك ينبغي النظر بعناية في كل خيار وتكييفه مع السياق الخاص بكل بلد.

الشكل 1 يوضح هذه النتائج. حيث يظهر الشكل مثلثات الحيز المالي للبلدان فقيرة الموارد النفطية والبلدان الغنية بالموارد النفطية<sup>1</sup>، ويشرح الشكل من خلال تمثيل مرئي إلى أي مدى يمكن لهذه الدول تمويل الحماية الاجتماعية للأطفال من خلال تعبئة الإيرادات المحلية وتمويل العجز وإعادة برمجة النفقات<sup>2</sup>.

### الشكل رقم 1

مثلثات الحيز المالي: أمثلة البلدان الغنية بالموارد النفطية والبلدان فقيرة الموارد النفطية



المراجع:

Bloch, C., C. Bilo, I. Helmy, R. Osorio and F. V. Soares. 2019. *Fiscal space for child-sensitive social protection in the MENA region*. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF.

ملاحظات:

1. في النسخة الكاملة للتقرير الذي كتبه كارولينا بلوتش والجميع في عام 2019 تتوفر هذه الأرقام لـ 17 بلداً من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. مؤشر كل بُعد من أبعاد المثلث هو مجموعة نقاط بين 0 و1 ويتم حسابها لإعطاء فكرة عن إمكانات الدولة لزيادة الحيز المالي من خلال هذا الخيار المحدد. زاوية "العائدات" يتم قياسها بحساب نسبة عائدات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، واما زاوية "الدين" تقاس بحساب نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي واما زاوية "إعادة البرمجة" تقاس بحساب نسبة الإنفاق العام على دعم الطاقة باعتبارها نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن لسياسات الحماية الاجتماعية أن تساعد في معالجة الطبيعة المتعددة الجوانب لفقير الأطفال وتحسين رفاه الأطفال خاصة في مجالات التعليم والصحة والتغذية. وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية للأطفال هو أمر مهم بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث لا يزال فقر الأطفال متعدد الجوانب يمثل مصدر قلق كبير في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف يبلغون قريباً سن العمل مما يمهّد الطريق لتحقيق أرباح ديمغرافية. ويمثل هذا التحول السكاني فرصة فريدة للنمو الاقتصادي في المنطقة وذلك بسبب العدد الكبير للأشخاص في سن العمل.

وحتى اليوم لا يزال نطاق وكفاية أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة محدودين. حيث اعتمدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخياً على الإعانات الشاملة ومخططات التأمين القائمة على الاشتراكات. وعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة في قطاع الحماية الاجتماعية الغير قائم على الاشتراكات فإن المخططات الحالية لا تزال بعيدة عن الوصول إلى جميع الأطفال المحتاجين. ومقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم مثل أمريكا اللاتينية فإن الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية - خاصة بالنسبة للأطفال - منخفض للغاية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الحماية الاجتماعية تتطلب التمويل لذلك فإن الحاجة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية المراعية للطفل تؤدي بنا إلى التساؤل عن كيفية تمويل هذه التوسعات المطلوبة. وقد حلت هذه الدراسة مختلف السياقات والإمكانيات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخلصت إلى أن الحيز المالي المحتمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن ينتج بشكل أساسي من تحويل النفقات (أي إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاجتماعي بالمقارنة بالإعانات الشاملة والنفقات العسكرية) وإعادة التفكير في السياسات المالية من خلال المضي قدماً نحو تطبيق نظام ضريبي تدريجي وفعال وإلى حد أقل من خلال تحسين إدارة الديون.

من الناحية المثالية ينبغي أن تفضل البلدان خيارات إنشاء حيز مالي يضمن استقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار المستمر في الحماية الاجتماعية. وبالنظر إلى تنوع سياقات النظم المالية العامة في المنطقة قد تعتمد بعض البلدان على خيار واحد أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال قد تجد البلدان منخفضة الدخل أن المساعدات الإنمائية الرسمية أو تمويل العجز هي الخيارات الوحيدة المتاحة لتمويل الحماية الاجتماعية على المدى القصير. ويمكن للبلدان الغنية بالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على تنوع الموارد المحلية كوسيلة لزيادة الحيز المالي لأنها تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية.